كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

تسوية منازعات الاستثمار طبقاً لاتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

اشويطر معمر عبد المؤمن علي

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د/أحمد قسمت الجداوي (رئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

أ.د/ حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وو كيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد محمد أمين الهواري (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

١٤٤١هـ – ٢٠١٩م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: اشويطر معمر عبد المؤمن علي

عنوان الرسالة: تسوية منازعات الاستثمار طبقاً لاتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم: القانون الدولي العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: اشويطر معمر عبد المؤمن علي

عنوان الرسالة: تسوية منازعات الاستثمار طبقاً لاتفاقية واشنطن لعام ١٩٦٥

الدرجة العلمية: الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

أ.د/أحمد قسمت الجداوي (رئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق– جامعة عين شمس

أ.د/ حازم محمد عتلم (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام وو كيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد محمد أمين الهواري (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾
صدق الله العظيم
(سورة النمل – الآية : ١٩)

إهداء

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ

وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

[آية:٢٤سورة الإسراء]

إلي النهر الفياض بالخير الذي نهلت منه الحب والعطاء

ألا وهم والدى ووالدتي والذي منحنونى الحياة رحمهم الله

اهداء خاص جدا من القلب لزوجتى

وشريكة حياتى وأولادى والذين تحملوا الكثير والكثير

من أجل مساعدتى فى اتمام هذا العمل فلهم منى كل عمرى .

كما أهديها إلى إخوتي وزوجاتهم وأزواجهم وأبنائهم.

لهم منى جميعا كل الحب والتقدير

شكر وتقدير

أسجد لله عز وجل حمداً وشكراً على فضله وكريم عطائه وتوفيقه لى فى إتمام هذه الدراسة، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الذى حمل نور العلم للإنسانية فانتفعت بفضائله البشرية، كما أن الاعتراف بالجميل يقتضى من الباحث أن يرد الفضل إلى أصحابه لما بذلوه من جهد فى سبيل أن يخرج هذا العمل إلى النور، ولايسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لأستاذي الفاضل العالم الجليل المرحوم **أ.د/ عصام الدين مختار القصبي** (رحمه الله) أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

كما أخص بالشكر والتقدير أستاذي ومعلمي وقدوتي **الأستاذ الدكتور الفاضل/ حازم محمد عتلم** أستاذ أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس، والذي كان اسمه في الإشراف وسامًا علميًا يضيف لهذه الرسالة مكانة علمية. كما أشكر سيادته على دعمه المتواصل لي وادعوا لسيادته بالصحة والعافية وجعله الله ذخرًا لطلابه الباحثين والذي لم يبخل بعلمه ووقته وٌعلمني كيف أسير على دروب العلم والمعرفة، فضلاً عن تقديم كل ما تتطلبه هذه الرسالة من ملاحظات وتوجيهات، وكان له الفضل الأول بعد رب العالمين في إتمام هذا العمل؛ فله جزيل الشكر والاحترام، وجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القامة العلمية وصاحب الأخلاق الرفيعة **الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي**. أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص كلية الحقوق بجامعة عين شمس على تفضله الإشراف ومناقشه هذه الرسالة فجزاه الله خيراً وبارك له في صحته وعلمه وأن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى **الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد أمين الهواري**، أستاذ القانون الدولي الخاص كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، بتفضله بالموافقة على قبول مناقشة هذه الرسالة، وتكريس وقته وجهده في قراءة الرسالة وإبداء رأيه الذي أعتز بها وأخذه كنبراس أهتدي به لاستكمال هذه الرسالة، فله جزيل الشكر والاحترام والتقدير.

الباحث

Abbreviations

Art.	Article
CCI	Chambre de commerce international
CCI	Chambre de commerce international
Concl.	conclusion
D.	Dalloz
éd.	édition.
Fasc.	Fascule
G. A. T. T.	General Agreement on Tariffs and Trade
ICSID	International Centre for Settlement of Investment Disputes
Int'l. Arb. Rep.	International Arbitration Report
JCP :	Juris Classeur Periodique
L.G.D.J.	Librairie général de droit et de jurisprudence
Litec	Librairie techniques
op.cit:	Ouvrage précité.
p.:	Page
Pp.	Pages
R.J.D.A	Revue de Jurisprudence de Droit des Affaires
Rec .des cours	Recueil des cours de l'académie de la haye de droit international privé
Rev. arb.	Revue de l'Arbitrage
T.	Tome.
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
Vol.	Volume
Art	Article
I.L.M	International Legal Materials
I.M.F	International Monetary Fund
OECD	Ogranization For economic coop eration and development
FDI	Foreign Direct Investment

مقدمة

بات الاستثمار الهدف الأول الذي تسعى الدول في جذبه إلى الداخل، وذلك لما يوفره من مزايا بالغة الأهمية، وقد تمّ الإعلان عن الاستثمار منذ بداية القرن العشرين، رغم أن الدول المصدرة له كانت قليلة تمثلت في أربع قوى هي ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يرجع لعدّة أسباب من بينها التقدم التكنولوجي والصناعي، وتعتبر الدول السائرة في طريق النمو من الدول المستقبلة للاستثمار، وتحصل دول أمريكا اللاتينية وآسيا على ثلث التدفقات نظرا لغناها بالموارد الطبيعية التي تشكل السبب الفعال لتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي، وقد سجل الاستثمار الأجنبي تطورا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمر إلى وقت حدوث الأزمة الأولى للبترول في سنة ١٩٧٣، ثم تراجع خلال سنوات السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن العشرين بعد الأزمة الثانية للبترول، خاصة في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ حيث سجّلت هذه الفترة لأول مرة منذ نهاية الحرب بطء وانخفاض استثمار الدول المصنعة، لكن سرعان ما استعاد تطوره ابتداء من عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وقد ارتفعت نسبة التدفقات العالمية للاستثمار المباشر الأجنبي خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، وتشير إحصائيات سنة ١٩٩٤ إلى ارتفاع تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية نحو الدول السائرة في طريق النمو[١].

ولقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالاستثمار في مختلف الدول وذلك لتحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجهه، كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث بجد عن استقطاب الاستثمار الأجنبي

(1) Denis TERSAN, Jean-luc BRICOUT : L'investissement international, Armand colin/Masson, Paris,1996, p29,30,31,35,36,55

المباشر لأنه بأصوله المادية الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي. كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنيات الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار وتوفير فرص تدريب لهم بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية. كما يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة إنتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له وهي تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجاريا، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تقنياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة، كذلك فإن تلك التكنولوجيا تكون أكثر حداثة مقارنة بتكنولوجيا التراخيص بسبب كثافة الإنفاق على البحوث والتطوير. كما قد يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الوطنية على إجراء المزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير، وبالشكل الذي ينمي القاعدة التكنولوجية في الدول المضيفة بفعل تأثير المحاكاة.

وليس هناك شك في أن اتجاه الاستثمار إلى بلد معين يتوقف على تشجيع الاستثمار من طرف الدول المضيفة لجذبه من جهة، وعلى تذليل وإزالة الحواجز والعوائق التي تقف في وجهه من جهة أخرى، لأنه وإن كانت هناك حوافز تشجع على الاستثمار فإنه في المقابل توجد عقبات تقف في وجهه ينبغي التخفيف منها أو إزالتها إن أمكن، وهي تختلف من بلد لآخر حسب الإجراءات والسياسات الاستثمارية المتبعة.

تسعى الدول من خلال إبرام عقود الاستثمار إلى الحصول على الاستثمار الأجنبي الخاص كي يساعدها في تحقيق تنميتها الاقتصادية، بمعنى أن الموضوع الأساسي في هذه العقود يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة من خلال اجتذاب الاستثمار الأجنبي، كذلك تتميز عقود

الاستثمار بعدد من الخصائص والسمات التي تميزها عن سائر العقود الأخرى وتعطيها طبيعتها الخاصة.

وانبرى المجتمع الدولي منذ عقود بعيدة إلى إصدار الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية التي تشجع وتساعد وتضع الآليات الواجب اتباعها لتحفيز وتشجيع الاستثمار على المستوى الدولي ووضع قواعد وأطر لتنظيم تسوية المنازعات التي تنشأ بمناسبة عمليات الاستثمار، وكان من أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار لعام ١٩٦٥.

إن منازعات الاستثمار تنشأ عادة من وجود الدولة أو أحد أشخاصها الاعتبارية العامة طرفاً في عقود الاستثمار المبرمة مع المستثمرين الأجانب، وفي حالات استثنائية يمكن أن تنشأ عن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها الدولة الطرف في عقد الاستثمار الأجنبي، كالتأميم لممتلكات المستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً، أو يكون من شأنها تقييد حرية، أو زيادة أعبائه المالية، مما يرى فيها المستثمر انتهاكاً لنصوص العقد الذي يربطه بالدولة، كما يمكن أيضاً أن تنشأ منازعات الاستثمار عن تغيير الظروف التي تم فيها إبرام العقد مما يدعو إلى مراجعته أو إعادة التفاوض بشأنه.

تلك المنازعات يمكن أن تسوى ودياً عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف والتوفيق والوساطة، بل أن معاهدات الاستثمار الثنائية كثيراً ما تنص على وجوب تسوية النزاع بتلك الطرق، وبعدم اللجوء لوسائل التسوية الأخرى المنصوص عليها فيها، إلا بعد تعذر تسويته ودياً[١].

---

(١) راجع المادة (٢/٢) من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار المبرمة بين مصر وبولندا العام ١٩٩٥ والتي جعلت اللجوء إلى وسائل التسوية الأخرى إذا فشلت المفاوضات باتفاق الطرفين، راجع ذلك في د. عبد الله الأشعل، التحكيم في منازعات الاستثمار في مصر،

ولكن بالنظر إلى أن كافة منازعات الاستثمار لا تسوى بالطرق الودية فإنه كان لابد من البحث عن وسائل قانونية أخرى لتسوية هذه المنازعات، ولا شك أن القضاء هو سبيل الحل المعتاد لتسوية المنازعات عموماً، حيث يتولى شخص (قاض)، من غير أطراف النزاع سلطة الفصل في النزاع على أساس القانون القائم، وبقرار ملزم من الناحية القانونية، وهذا إما أن يكون قضاء الدولة المضيفة أو قضاء دولة أخرى.

ونظراً لعدم ملاءمة النظم القضائية في تسوية منازعات الاستثمار لما تتسم به من بطء شديد وتعقيدات وعدم ثقة المستثمر بها بالإضافة إلى تطبيق قانون من صنع الدولة التي تعد خصماً للمستثمر في هذه المنازعات، فقد اتجه الفكر القانوني إلى البحث عن أداة فنية متخصصة تقوم على الفصل في تلك المنازعات بعيداً عن قضاء الدولة وقانونها، فكان اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار كبديل ملائم لقضاء الدولة.

ويعتبر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار المركز الوحيد في العالم الذي يختص فقط بالفصل في منازعات الاستثمار المباشر التي تنشأ بين الدول الأطراف في اتفاقية إنشائه والمستثمرين الأجانب من أفراد وشركات خاصة[1].

ورقة عمل مقدمة إلى الدورة المتعمقة الإعداد المحكم، والتي نضمها مركز تحكيم عين شمس من الفترة ٩/٢٢ إلى ١٠/٣، ٢٠٠١، ص٣٦٧.

(١) د. ماجد عبد الحميد عمار، اتفاق التحكيم والمركز الدولي لتسوية المنازعات عبر الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة التمهيدية لإعداد المحكم والتي نظمها مركز تحكيم اتحاد المحاميين الدولي في القاهرة، من ٢٥ إلى ٢٠٠٤/٩/٢٩، ص١٠.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستثمار في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة، وذلك إذا تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، لأن هذه الاستثمارات تشكل ضرورة كبيرة لهذه الدول لتلبية حاجتها من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار وتوفير فرص التدريب لهم بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية في ضوء غياب أو نقص مصادر التمويل الأخرى.

إن الاعتماد على التمويل الخارجي في تنفيذ المشروعات الوطنية قد تعترضه عدة صعوبات وعراقيل وانتقادات بفعل انطواء بعضه على مزايا آنية وأعباء مستقبلية، حيث يستفيد الجيل الحالي من مزايا هذا التمويل دون تحمل أعبائه التي تنقل إلى الجيل القادم. ولهذا من الضروري انتقاء مصادر التمويل الخارجي التي لا تؤثر على سيادة الدول وخالية من الآثار السلبية حالا ومستقبلا، مما يجعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدر التمويلي الخارجي المناسب لهذه الحالة وفق ما هو متداول في الأدب الاقتصادي المعاصر.

ويعزى هذا إلى الإيجابيات المتنوعة التي يحدثها هذا النوع من الاستثمار سواء بصفته كمصدر تمويلي خالٍ من التكاليف المستقبلية عكس حالة الاقتراض الخارجي، أو بصفته كنشاط اقتصادي يقام في البلد المضيف له، من المتوقع أن يحدث آثارا إيجابية متنوعة على الاقتصاد المحلي.

ولهذا صارت الحكومات تعمل جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووقع تحول جذري في نظرة بعض الدول إلى هذه الاستثمارات، من نظرة معادية ورافضة لها إلى نظرة راغبة فيها ومرغبة لها في آن واحد، من

خلال العمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفقها وتقديم مختلف التسهيلات والحوافز لجلبها خصوصا في الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها من صعوبات ومشاكل كثيرة.

أسباب اختيار الموضوع

تعود دوافع اختيارنا لهذا الموضوع الرغبة التامة في دراسة موضوع الاستثمار بصفة عامة وكيفية تسوية منازعاته بصفة خاصة، بالأخص دور المركز الدولي بواشنطن في هذه العملية.

أما فيما يخص الأسباب الموضوعية فتعود لأهمية عقود الاستثمار المتجلية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وما تقدمه لأطرافها من فوائد، سواء الدولة المضيفة للاستثمار لاستقطابها لرءوس أموال جديدة تساهم في تنمية اقتصادها، وزيادة عوائدها، واكتساب خبرات جديدة، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي الباحث عن أرضيات مشاريع استثمارية جديدة، وفرض ربح أكبر، وكذلك الأهمية القصوى لطرق وإجراءات تسوية المنازعات التي تثور بشأن تنفيذ هذه العقود.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية إيجاد وسائل معينة وفقا لاتفاقية واشنطن لسنة ١٩٦٥، يستطيع من خلالها المتعاقدون تجنب المنازعات التي قد تحدث مستقبلا بينهم، خصوصاً وأن هذه العقود تبرم في الغالب بين دولة وبين مستثمر من القطاع الخاص، وهو شركة تحمل جنسية تلك الدولة أو جنسية دولة أخرى، وهذا ما يثير العديد من الخلافات أو المنازعات، حيث إن الدول المضيفة للاستثمار تتمتع بمركز سيادي يجعلها أقوى من المستثمر مما يؤدي إلى محاولة هذه الدول من ممارسة سلطاتها وامتيازاتها على مرافقها العامة لغرض تحقيق الصالح العام للمجتمع، في حين نجد أن المستثمر المتعاقد مع

الدولة(المستثمر)لا يتمتع بأي مركز سيادي بالرغم من قوته الاقتصادية. لذا فإن من الضروري البحث عن وسائل تضمن للمستثمر عدم تأثره بأي إجراء انفرادي تتخذه الدولة المضيفة للاستثمار.

ويثير البحث عدة تساؤلات حول مدى مواكبة التشريعات في الدول التي تعرض لها الدراسة لمناخ الاستثمار الدولي والأجنبي، وهل هناك معوقات أو عراقيل يواجهها المستثمر الأجنبي على الجانب القانوني، وإذا وجدت هذه المعوقات فهل هناك جهود تبذل للتغلب عليها أم لا، هل النصوص القانونية السارية كفيلة بتشجيع الاستثمار الأجنبي من الناحية الشكلية والموضوعية؟ خاصة وأنّ الإطار القانوني يكمن في سلسلة من التحفيزات والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين الأجانب على أكثر من صعيد، وذلك برفع عوائق الاستثمار وتدعيم إجراءات حمايته، خاصة وأن معظم الدول العربية قد سنت تشريعات خاصة بالاستثمار.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرضنا لموضوع تسوية منازعات الاستثمار طبقاً لاتفاقية واشنطن مع إبراز بعض النظريات وعرض مفهوم عقود الاستثمار في هذه الدراسة وسياسته وأنواعه.